



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي أمود بن مختار-إيليزي-



معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

بعنوان:

أثر استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي

دراسة حالة مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري ايليزي

خلال الفترة: 2019/2017

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
تخصص محاسبة وجباية معمقة

اعداد الطالب : ميلودي عبدالكريم

أمام اللجنة المكونة من السادة:

اللقب والاسم	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
الياس ميدون	استاذ التعليم العالي	المركز الجامعي أمود بن مختار-إيليزي.	رئيسا
صلوح محمد العيد	أستاذ محاضر قسم (أ)	المركز الجامعي أمود بن مختار-إيليزي	مشرفا ومقررا
عياشي الأخضر	أستاذ محاضر (ب)	المركز الجامعي أمود بن مختار-إيليزي	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي أمود بن مختار-إيليزي-

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

بعنوان:

أثر استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي

دراسة حالة مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري ايليزي

خلال الفترة: 2019/2017

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تخصص محاسبة وجباية معمة

اعداد الطالب : ميلودي عبدالكريم

أمام اللجنة المكونة من السادة:

اللقب والاسم	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
الياس ميدون	استاذ التعليم العالي	المركز الجامعي أمود بن مختار-إيليزي.	رئيسا
صلوح محمد العيد	أستاذ محاضر قسم (أ)	المركز الجامعي أمود بن مختار-إيليزي	مشرفا ومقررا
عياشي الأخضر	أستاذ محاضر (ب)	المركز الجامعي أمود بن مختار-إيليزي	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين

أهدي هذا العمل إلى:

من طالت وحلمت أن تبصر نجاحي والتفوق الدائم والمتواصل في حياتي

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها واقترن رضاها برضى الرحمن وارتبطت طاعتها بطاعة الخالق

أمي حفظها الله وبارك في عمرها

إلى رمز الجهد والنضال ومنبع القوة والإحسان إلى من علمني معنى الصبر والكفاح إلى من اعتبره

قدوتي في شق طريق النجاح

أبي الغالي

وإلى إخوتي وكل أفراد أسرتي الذين لم يبخلوا علي في أي شيء.

إلى جميع أساتذتي الكرام وكل رفقاء الدراسة

ميلودي عبدالكريم



شكر وتقدير

بعد شكر وحمد الله عز وجل على إنجاز هذا العمل

نتقدم بجزيل الشكر والإمتنان للأستاذ المشرف الدكتور: محمد العيد صلوح على الإشراف والمتابعة،
وعلى تقديم النصائح القيمة والتوجيه.

كما نتقدم أيضا بالشكر إلى كافة أساتذة المركز الجامعي امود بن لمختار -إيليزي- ، وكذلك كل الطاقم
الإداري.

كما لا يفوتنا كذلك أن نتقدم بالشكر الجزيل لكافة عمال مكتبة معهد العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير.

ونتقدم كذلك بجزيل الشكر لكل عمال ديوان الترقية والتسيير العقاري، وكل من ساندني وساعدني في
إنجاز هذا العمل ولو بكلمة للكل الشكر والعرفان..

المخلص:

تهدف هذه المذكرة إلى دراسة دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، من خلال أدوات التحليل المالي على القوائم المالية وتقييمها، وذلك باستخدام مؤشرات التوازن المالي، وبعض النسب المالية. ومن خلال الاعتماد على الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج. لمعرفة أهمية هذه الدراسة قمنا بتطبيق هذه الأدوات من أجل تقييم الأداء المالي لديوان الترقية والتسيير العقاري، باستخدام أدوات التحليل المالي وتبين لنا أن أدائها في تحسن مستمر.

الكلمات المفتاحية : تقييم الأداء مالي، تحليل مالي، المؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري.

Résumé:

Cette note vise à étudier le rôle de l'analyse financière dans l'évaluation de la performance financière de l'établissement, en appliquant plusieurs outils d'analyse financière aux états financiers et à leur évaluation, à l'aide d'indicateurs d'équilibre financier et de certains ratios financiers en s'appuyant sur le budget financier et le tableau des résultats des comptes, et pour connaître l'importance de cette étude nous avons appliqué ces outils, Afin d'évaluer la performance financière du Bureau du développement organisationnel et du développement immobilier, à l'aide d'outils d'analyse financière, nous avons constaté que sa performance s'améliore constamment.

Mots-clés: Évaluation de la performance financière, analyse financière, Bureau du développement organisationnel ET du développement immobilier



قائمة المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
III	الاهداء
IV	الشكر
V	الملخص
VI	قائمة المحتويات
VIII	فهرس الجداول
IX	فهرس الأشكال البيانية
أ	المقدمة العامة
	الجانب النظري
01	الفصل الأول: الاطار النظري للتحليل المالي وتقييم الأداء المالي
02	تمهيد
03	المبحث الأول: مفهوم التحليل المالي وتقييم الأداء المالي
03	المطلب الأول: ماهية التحليل المالي
07	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي
12	المطلب الثالث: استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الاداء المالي للمؤسسة
19	المبحث الثاني: عرض وتقييم للدراسات السابقة
19	المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع بالعربية
22	المطلب الثاني: عرض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع باللغة الأجنبية
24	المطلب الثالث: أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والسابقة
26	خلاصة الفصل
	الجانب التطبيقي
27	الفصل الثاني: دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري

28	تمهيد
29	المبحث الأول: البطاقة الفنية لديوان الترقية والتسيير العقاري
29	المطلب الأول: نبذة تاريخية حول ديوان الترقية والتسيير العقاري
31	المطلب الثاني: المؤسسة محل الدراسة ديوان الترقية والتسيير العقاري
33	المبحث الثاني: تحليل ومناقشة المعطيات
33	المطلب الأول: تحليل الميزانية
37	المطلب الثاني: تحليل جدول حسابات النتائج
43	خلاصة الفصل
45	الخاتمة
47	قائمة المراجع
50	الملاحق
60	الفهرس

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
14	مؤشرات التوازن المالي	01-01
15	نسب السيولة	02-01
16	نسب التمويل	03-01
17	نسب النشاط	04-01
18	نسب الربحية	05-01
33	التحليل بواسطة المؤشرات المالية	01-02
34	التحليل بواسطة النسب	02-02
35	نسب التمويل	03-02
36	نسب النشاط	04-02
37	نسب الربحية	05-02
38	تغير القيمة المضافة	06-02
38	نسبة معدل الادماج	07-02
39	نسبة تجزئة القيمة للاستغلال	08-02
40	نسبة الاهتلاكات والمؤونات على القيمة المضافة	09-02
41	تغير الفائض الاجمالي للاستغلال	10-02
41	نسبة فائض على رقم الاعمال	11-02

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
13	الانتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية	01-01
32	مخطط لديوان الترقية والتسيير العقاري -إيليزي-	01-02

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
51	حساب النتائج لسنة 2017	01
52	ميزانية الخصوم لسنة 2017	02
53	ميزانية الأصول لسنة 2017	03
54	حساب النتائج لسنة 2018	04
55	ميزانية الخصوم لسنة 2018	05
56	ميزانية الأصول لسنة 2018	06
57	ميزانية الأصول لسنة 2019	07
58	ميزانية الخصوم لسنة 2019	08
59	حساب النتائج لسنة 2019	09

قائمة الاختصارات والرموز

رقم الصفحة	الدلالة باللغة العربية	الرمز/ الاختصار
31	ديوان الترقية والتسيير العقاري	OPGI
20	الشركة الوطنية للدهن	ENAP
23	الشركة الوطنية لصناعات الأجهزة المنزلية	ENIEM
29	الديوان العمومي للسكنات ذات الايجار المعتدل	OPHLM

المقدمة

-توطئة:

لقد كان للتغيرات التي شهدتها الساحة العالمية في المجال الاقتصادي التأثير البالغ على اقتصاديات البلدان مما استوجب على الجزائر التوجه نحو اقتصاد السوق، والذي بدوره فرض على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مواكبة التغيرات الحاصلة في المجال الاقتصادي، أصبح من الضروري وضع أسس و قواعد مفاهيم موحدة مما أدى إلى إصدار نظام محاسبي ومالي جديد لمسايرة التغيرات وفق المعايير المحاسبية الدولية والقوانين المعمول بيها في الجزائر.

و نتيجة للتغيرات في البيئة المحاسبية أصبح لزاما على المؤسسات الاقتصادية إعادة النظر في طرق تسييرها لتحسين أدائها و القدرة على الصمود في وجه المنافسة، ومن بين الأدوات المستعملة في تسيير و مراقبة فعاليتها التحليل المالي الذي يساهم في معرفة الوضعية المالية للمؤسسة و تحديد الاختلافات و الصعوبات التي تواجهها.

ولهذا يعتبر التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، والذي ازدادت أهميته في ظل تعقد وتوسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية حيث أصبح الزما على المحلل المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، كما أن الأرقام المطلقة التي تظهرها هذه القوائم لم تعد قادرة على تقديم صورة واضحة عن الوضعية المالية لمؤسسات لذا لا بد من خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل بهدف دراسة نجاحها أو فشلها وبيان جوانب القوة والضعف فيها.

أصبحت عملية تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية امرا ضروريا ومن ثم أصبح الزما إجراء تحليل للقوائم المالية التي تحوي على عددا ضخما من الأرقام التي تجمع يوميا في دفاتر محاسبية وللاستفادة منها في اتخاذ القرارات الإدارية الازمة وهذا طبعا ما يسعى التحليل المالي الوصول اليه، و بناءا على هذا يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

ما هو الدور الذي يلعبه التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟

ولمعالجة هذه الاشكالية نطرح الاسئلة الفرعية التالية:

1-المقصود بالتحليل المالي و تقييم الأداء المالي ؟



2- ما هي أدوات التحليل المالي التي تستخدمها المؤسسة لتقييم أدائها؟

للإجابة على الاسئلة الفرعية تم التطرق إلى مجموعة من الفرضيات هي:

الفرضية الأولى: التحليل المالي يكشف نقاط الضعف والقوة في المؤسسة ومدى نجاعتها، كما يقصد بعملية تقييم الأداء قياس للأعمال المنجزة ومقارنتها بما كان يجب أن وفقا للتخطيط المعد مسبقا أملا في اكتشاف جوانب أو تحديد نقاط الضعف.

الفرضية الثانية: تستخدم المؤسسة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية في تقييم أدائها المالي.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية التحليل المالي باعتباره اهم الوسائل التي بموجبها تحلل النتائج وتساعد في تشخيص وضع المؤسسة، كونه يحتل مكانة هامة في الدراسات المالية، كما تكمن أهمية التحليل المالي في القدرة على تشخيص الحالة المالية الفعلية للمؤسسة.

أهداف الدراسة:

براز دور تطبيق ادوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و معرفة إذا كان اداء المؤسسة جيد ام لا باستخدام ادوات التحليل المالي للمؤسسة محل الدراسة.

مبررات اختيار الموضوع:

- الميول والاهتمام بموضوع التحليل المالي.
- ابراز دور أدوات التحليل المالي المستحدثة في تقييم المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- أهمية هذا الموضوع، وخاصة في الظروف الاقتصادية الحالية التي تتميز بالمنافسة الشديدة.

منهج الدراسة:

اعتمد في هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي حيث استعمل المنهج الوصفي في الجانب النظري وذلك من اجل توضيح مختلف المفاهيم، اما المنهج التحليلي فقد استخدم في الجانب التطبيقي من اجل تحليل مختلف المعلومات التي تتدرج في الوثائق المالية.

تقسيم الدراسة:

ولمعالجة هذه الدراسة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، كل فصل يتضمن مبحثين وكل مبحث يتضمن ثلاث مطالب.

الفصل الأول: "الإطار المفاهيمي للتحليل المالي وتقييم الأداء المالي في المؤسسة" حاولنا من خلاله التطرق الى تقديم عام حول التحليل المالي من ماهية وأدوات وتقديم لأداء المالي وكيفية قياس الأداء المالي بواسطة استخدام أدوات التحليل المالي.

أما **الفصل الثاني** "دراسة تطبيقية - دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري خصص هذا الفصل للدراسة التطبيقية لمعرفة مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في الكشف عن الوضع المالي للمؤسسة، حيث تم التعريف بالمؤسسة محل الدراسة وتحليل قوائمها المالية خلال الفترة (2017-2018-2019) باستخدام الأدوات والأساليب التي تم التطرق إليها في الجانب النظري.

الفصل الأول:

الاطار النظري للتحليل المالي وتقييم

الأداء المالي

-تمهيد:

إن المؤسسة هي منظمة اقتصادية مستقلة تركز على امكانيات مادية ومعنوية، تهدف بالدرجة الاولى إلى تحقيق الأرباح بأقل تكلفة والتوازن بين المردودية والسيولة و لتحقيق هذه الأهداف يجب على مسيري المؤسسة التحكم في وظائفها الأساسية وهذا باستعمال تقنيات حديثة، ويعتبر التحليل المالي من أهم هذه التقنيات فهو يهدف إلى تحليل الوضعية المالية بغرض تحديد نقاط القوة من اجل العمل على تحسينها، وكشف نقاط الضعف والعمل على تصحيحها، ويمكن اعتبارها نقطة بداية لأي سياسة مستقبلية من أجل تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال هذا الفصل سنتطرق إلى ما يلي:

❖ المبحث الأول: مفهوم التحليل المالي وتقييم الأداء المالي

❖ المبحث الثاني: عرض وتقييم للدراسات السابقة

- المبحث الأول: مفهوم التحليل المالي وتقييم الأداء المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم وظائف المؤسسة، وأفضل الأدوات التي من خلالها يتم الحكم على أدائها، لذا سندم من خلال هذا المبحث كل من مفهوم التحليل المالي، وتقييم الأداء المالي.

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي

سوف نتطرق من خلال هذا المطلب بتقديم التحليل المالي.

الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي و أهميته

أولاً: مفهوم التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي عبارة عن "المعالجة المنظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تعمل في عملية اتخاذ القرار، تقييم أداء المؤسسة في الماضي والحاضر، التنبؤ بما سيكون عليه في المستقبل".¹

كما يعرف على أنه "دراسة القوائم المالية وتبويبها واستخدام الأساليب الكمية، وذلك بهدف اظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أدائها، وكذلك تقييم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الادارية السليمة".²

مما تقدم نستطيع القول أن تحليل المالي هو عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى معرفة مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها، وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج الازم لها، وذلك من خلال القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة، بالإضافة إلى الاستعانة بالمعلومات المتاحة وذات العلاقة مثل أسعار الأسهم والمؤشرات الاقتصادية العامة.

¹وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004 ، ص21.
²منير شاكر، إسماعيل إسماعيل وعبد الناصر نور، التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات) ، دار وائل للنشر، عمان، 2005 ، ص12.

ثانيا: أهمية التحليل المالي

أهمية التحليل المالي ضمن ثلاث سياقات:

- 1- التوازن المالي: ونقصد به التوازن بين سيولة عناصر الأصول بمقابل استقلالية الخصوم أي بالإلزامية تحول الاستعمالات الدائمة بالموارد الدائمة.
- 2- المردودية المالية: إمكانية المسير من اتخاذ القرار على نحو الذي يتماشى ونوعية المردودية فإذا كانت هذه الأخيرة متنامية من الاتجاه الموجب فذلك يعطي للمؤسسة قابلية وقدرة على ممارسة الأنشطة الاستثمارية مستقبلا، فيما إذا كانت الحركة في الاتجاه السالب فذلك يعد من فرص التنمية للمؤسسة.
- 3- الرؤى المستقبلية للمؤسسة: يقدر التقدير الناجم عن التحليل المالي النقطة التي يركز عليها المسير في عملية صياغة رؤى مستقبلية للأنشطة الاستثمارية للمؤسسة وهذا ويسمح لها بالتالي تبني سياسات وخطط سير طويلة المدى.

الفرع الثاني: انواع التحليل المالي و أهدافه

أولا: أنواع التحليل المالي

ومن أهم هذه الأسس ما يلي:

- 1- البعد الزمني للتحليل: يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن الى ما يلي:¹
 - 1-1 التحليل الأفقي: يقصد بالتحليل الأفقي مقارنة الأرقام الواردة بالقوائم المالية لعدة فترات محاسبية متتالية (اثنين أو أكثر)، أي أن المقارنة ستتم بين قيمة البند ولكن على مدار عامين متتاليين أو أكثر، ومثال ذلك المقارنة بين صافي الربح على مدار عدة سنوات سابقة؛
 - 1-2 التحليل الرأسي: هو التحليل الذي يقوم على أساس المقارنة بين الأرقام في القوائم المالية حدثت في نفس الفترة، كمقارنة صافي الربح لسنة ما مع مبيعات نفس السنة، ويتصف هذا النوع من التحليل بالسكون الانتفاء البعد الزمني عنه، حيث أن المقارنة تتم في نفس الفترة.

¹أمين أحمد السيد لطي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة، دار الجامعية، القاهرة، 2007 ، ص320.

2- الجهة القائمة بالتحليل: ينقسم الى:¹

1-2- التحليل الداخلي: إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل

المشروع نفسه وعلى بيانات المشروع ولغايات معينة يطلبها المشروع، فيعتبر التحليل داخليا، وغالبا ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المشروع في مستوياتها الإدارية المختلفة

2-2- التحليل الخارجي: يقصد به التحليل الذي تقوم به الجهات من خارج المشروع، ويهدف هذا التحليل لخدمة هذه الجهات ولتحقيق أهدافها.

3- الفترة التي يغطيها التحليل: يمكن تبويب التحليل المالي استنادا الى طول الفترة الزمنية التي يغطيها الى ما يلي:²

3-1- التحليل املاي قصير الأجل: قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه في قياس قدرات وانجازات المشروع في الأجل القصير، وغالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المشروع على تغطية التزاماته الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة، وهذا النوع يهتم بالدرجة الأولى الدائنون والبنوك؛

3-2- التحليل المالي طويل الأجل: يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة والربحية في الاجل الطويل، إضافة الى تغطية التزامات المشروع طويلة الاجل، بما في ذلك القدرة على رفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، ومدى انتظامها في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات، وتأثيرها على أسعار أسهم المشروع في الأسواق المالية.

4- المدى الذي يغطيه التحليل: وينقسم الى:³

4-1- التحليل الشامل: يشمل هذا التحليل كافة أنشطة المشروع لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات؛

4-2- التحليل الجزئي: يغطي هذا التحليل جزءا من أنشطة المشروع لفترة زمنية معينة أو أكثر.

¹ مويحي إلياس، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، "مذكرة تخرج ماستر"، تخصص فحص محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص5.

² وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

³ نفس المرجع أعلاه، ص 31.

ثانيا: أهداف التحليل المالي

تكمن أهم أهداف التحليل المالي في:

- **التحليل المالي للسيولة:** يمكن هذا التحليل من معرفة مدى قدرة سيولة الأصول في مواجهة استحقاقات الديون.
- **التحليل المالي والتوازن المالي:** يمكن للتحليل المالي من الحكم على فعالية الهيكلية المالية للمؤسسة، من خلال فحص التغطية المالية للأصول الثابتة، بواسطة الموارد الدائمة، وتغطية الأصول الدورية بواسطة الموارد الدورية.
- **التحليل المالي الإجمالي:** يتمثل في فحص الحالة المالية للمؤسسة من خلال استعمال وسائل التحليل المالي.
- **التحليل المالي والاستراتيجية:** يتم تقييم الحالة العامة للمؤسسة باعتبارها نظاما متكاملًا، انجاز تشخيص كامل ومفصل للمؤسسة، ومن ثم تقييم امكانياتها المستقبلية من خلال الاعتماد على الدراسات المختلفة.

كما يمكن أن يكون الغرض والهدف من التحليل المالي معالجة ما يلي:

- المعلومات المحاسبية والمالية؛
- البيان المالي وقائمة الدخل؛
- تقييم الأداء و الربحية؛
- ديناميكية دورة التشغيل، والحاجة إلى رأس المال العامل؛
- التمويل الذاتي، و التوازن المالي الوظيفي والتدفقات؛
- طرق تقييم الأعمال؛
- تحليل مخاطر الائتمان.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي

يعتبر الأداء من المفاهيم الأساسية لما له من أهمية، باعتبار أن مخرجاته قد تكون أساس بقاء المؤسسة وتعزيز تنافسيتها، لذا سنتطرق في هذا المطلب إلى بعض الجوانب المهمة لهذا المفهوم والتي تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: تقييم الاداء

أولاً: مفهوم تقييم الأداء

يعتبر تقييم الأداء جزء من سلسلة العمل الإداري المتواصل، والذي يشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة سواء على مستوى مراكز الربحية أو الوحدة الاقتصادية وذلك للتأكد من أن الموارد المتاحة تستخدم بكفاءة وطبقاً للمعايير الفنية والاقتصادية.¹

يقصد بعملية تقييم الأداء قياس الأعمال المنجزة ومقارنتها بما كان يجب أن يتم وفقاً للتخطيط المعد مسبقاً، أملاً في اكتشاف جوانب القوة أو تحديد نقاط الضعف.

ثانياً: مراحل وأهداف تقييم الأداء

1-مراحل تقييم الأداء:

إن عملية تقييم الأداء لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال القيام بعدد من المراحل منها:

- وضع المعايير التي سوف تستخدم في قياس الاداء؛
- قياس الأداء الفعلي ومقارنته مع الأداء المخطط؛
- اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحسين الأداء.

2-أهداف تقييم الأداء:

لكل طرف أهداف خاصة من عملية تقييم الاداء سواء داخل المؤسسة او خارجها، إلا أن أهداف عملية التقييم تتمثل عموماً فيما يلي:²

¹ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء وتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوارث للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص2.
² طير لويزة، سايفي باهية فريال، دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، مذكرة ماستر، محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، البويرة، 2014-2015، ص5.

الفصل الأول:..... الاطار النظري للتحليل المالي وتقييم الأداء المالي

- تسمح عملية تقييم الاداء باختيار مدى استغلال الموارد المتاحة المتوفرة داخل المؤسسة بشكل فعال وفق أهداف مسطرة؛
- اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تفادي الفوارق الناتجة عن سوء التسيير في المستقبل، والتي تظهر بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المرتقبة؛
- يساعد نظام التقييم لأداء سليم الذي يتميز بالشمولية والاستمرارية ومرونة أعضاء المؤسسة على العمل بجدية مستقبلا وذلك من خلال ابراز نقاط القوة ومحاولة تفادي نقاط الضعف.

ثالثا: التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء

يستعين المحلل المالي خلال القيام بعمله بمؤشرات تساعد على القياس وهي كثيرة ومتنوعة، والمؤشر المالي من أهمها ، ويتم التقييم من خلاله بطرق وتقنيات عديدة قد تختلف حسب هدف الدراسة. ويظهر التحليل المالي كأداة لتقييم الاداء داخل المؤسسة انطلاقا من أوجه مختلفة يمكن حصرها في النقاط التالية:¹

- **تقييم الأداء والنتيجة:** حيث تشمل النتيجة مختلف أنشطة المؤسسة؛
- **تقييم الأداء والتمويل:** الطريقة التي يمكن من خلالها للمؤسسة إدراك قيود التمويل التي قد تواجهها وذلك وفق منظورين:

- النظرة الثابتة وتحقق في إطار تحليل الميزانية؛

- النظرة الديناميكية تعطي الاولوية لجدول التدفقات.

هذا الجانب من التقييم يعطي أهمية ومكانة كبيرة لمفهوم رأس المال الموجه من طرف المؤسسة من أجل القيام بمختلف الأنشطة.

- **تقييم الاداء والمردودية:** تعرف المردودية بالعلاقة التي تربط بين كل من النتيجة ومجموع رأس المال (النتيجة / رأس المال) فهذا المؤشر يساعد في تقييم الاداء المالي للمؤسسة، إذ يأخذ بعين الاعتبار كل من قيمة رأس المال المجمع من طرف المؤسسة لتحقيق هذه النتيجة.

¹اليمين سعاد، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، ادارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص 24.

الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي

بعد أن عرفنا تقييم الأداء و تقييمه بصفة عامة في المؤسسة، سنتعرض في هذا الفرع إلى تقييم الأداء المالي و ذلك من خلال التطرق مفهومه، والعوامل المؤثرة فيه.

أولاً: تعريف تقييم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه

1-تعريف تقييم الأداء المالي

قبل أن نتطرق لتعريف تقييم الأداء المالي، لابد من أن نشير لمفهوم الأداء المالي، بحيث يعبر هذا الأخير عن تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية، ويتحقق ذلك بتدنية التكاليف و تعظيم الايرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل، بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء. كما يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف ويعبر على أداء الشركات حيث أنه الدعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة و التي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح و تحقيق أهدافهم.

2-العوامل المؤثرة في التقييم الأداء المالي

تتلخص العوامل المؤثرة على الأداء المالي في¹:

1- **الهيكل التنظيمي:** هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات و أعمالها. ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات. ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأوامر للأفراد في الشركات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل للإدارة اتخاذ القرارات بأكثر فاعلية؛

2- **المناخ التنظيمي:** وهو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، ويقصد بوضوح إدراك العاملين مهام الشركة وأهدافها وعملياتها وأنشطتها مع ارتباطها بالأداء. و

¹ نصر الدين بن نذير، أيوب شمال، لوحة القيادة كأداة لتقنية الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مداخلة للمشاركة في المؤتمر الوطني الأول، حول مداخلة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، جامعة البلبيدة 2، ص 9.

الفصل الأول:..... الاطار النظري للتحليل المالي وتقييم الأداء المالي

أما اتخاذ القرار هو أخذه بطريقة عقلانية وتقييمها اتخاذها. و أسلوب إدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء.

حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سالمة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته الناحيتين الإدارية والمالية. وإعطاء معلومات لمتخذي القرار لرسم صورة الأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركة.

3-التكنولوجيا: هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات (كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب، وتكون وفقا للمواصفات المطلوبة، تكنولوجيا الإنتاج المستمر، تكنولوجيا الدفعات الكبيرة). وعلى الشركات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه الشركات. والتي لابد لهذه الشركات من التكيف معها واستيعابها وتعديل أدائها وتطوير هدف الملاءمة بين التقنية والأداء.

4-الحجم: يقصد بالحجم تصنيف الشركات إلى شركات متوسطة أو كبيرة الحجم. حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركات منها: إجمالي الموجودات أو الودائع، إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية.

ثانيا: شروط عملية تقييم الأداء المالي و معاييرها

لابد من وجود شروط معينة لتكون عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة ناجحة، وهذا ما سيتم تناوله فيما يلي:

1-شروط عملية تقييم الاداء المالي:

تتمثل شروط عملية تقييم الأداء المالي فيما يلي:¹

وبما أن المؤسسة موجودة دائما في محيط تنافسي، فإنها تهتم بأدائها المالي بشكل كبير، وبالتالي يجب أن توفر هذه الشروط:

- يجب أن تحدد ما إذا كان يجب النظر للأداء المستقبلي كمعيار وحيد للحكم، أم توجد معايير أخرى؛

¹ خامر صفاء، دور استخدام أدوات التحليل المالي المستحدثة في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017-2018، ص 68-69.

الفصل الأول:..... الاطار النظري للتحليل المالي وتقييم الأداء المالي

- إذا كان الأداء المستقبلي هو المعيار الوحيد، يجب أن تتأكد المؤسسة من أنه يمكن التنبؤ تماما بالأداء المستقبلي أم لا؛
- ثم ترى المؤسسة مدى توافق النتائج المتوقعة مع العمليات والظروف الحالية؛
- من بين الشروط أيضا معرفة ما يجب أن تركز عليه التنبؤات الماضية، وبالتحديد يجب أن تركز على الاداء الماضي أم لا؛
- معرفة مدى تحقيق الأهداف عند استبعاد الأداء السيء لبعض الوحدات؛
- معرفة ما إذا كان الاداء يجب أن يتركز على الآثار المشتركة لقيمة السهم السوقية ونمو السوق، أو أن يركز على ازدياد حجم الأعمال،
- واخيرا تحديد ما إذا كان يجب التوقع على أساس دراسة ميدانية.

2-معايير تقييم الاداء المالي:

تتمثل هذه المعايير في ما يلي:¹

- **التوازن المالي:** يعرف اعلى أنه القدرة على الوفاء، أي إمكانية دفع المؤسسة لالتزاماتها وديونها عند تاريخ الاستحقاق.

ويعتبر التوازن المالي معيار مهم لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، كونه هدف مالي تسعى الوظيفة المالية في المؤسسة إلى تحقيقه من أجل تحقيق الامان لها، لأن العجز المالي يسلب المؤسسة استقلالها، كما يعتبر التوازن المالي من أهم أهداف المؤسسة الاقتصادية، حيث يتم تحقيق التوازن المالي للمؤسسة من خلال تسديد ما عليها من ديون أو التزامات في الآجال المحددة.

- **السيولة:** تلعب السيولة دورا مهما في المؤسسة، وتعتبر هدفا ماليا تسعى الوظيفة المالية لتحقيقه، وتعرف السيولة على أنها قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية عند استحقاقها دون تعرضها لأي مشكلة مالية، وتتوقف هذه الأخيرة على مقدرتها على تحويل أصولها المتداولة إلى نقدية وبالسرعة المناسبة.

¹ حكيمة وطار، دور نظم المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2012-2013، ص 61-62.

- **المردودية و إنشاء القيمة:** تعتبر المردودية معيار مهم لتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، وتعتبر عن قدرة وسائل المؤسسة على تحقيق نتائج جيدة، فالمردودية هي العلاقة بين النتائج التي تحققتها المؤسسة والوسائل المستخدمة في ذلك، فقياسها يسمح للمديرين معرفة كفاءة المؤسسة في استخدامها لموردها. أما بالنسبة للمعيار الآخر لتقييم الأداء المالي للمؤسسة والاداء الكلي لها فيتمثل في إنشاء القيمة، ويعتبر هذا الاخير معيار حديث على عكس المردودية التي تعتبر معيارا تقليديا، ويكشف هذا المعيار مدى قدرة المؤسسة على إثراء أصحابها

المطلب الثالث: استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي أحد الركائز التي تشكل محورا اساسيا لمعرفة مدى نجاح او فشل القرارات والخطط الاستثمارية.

الفرع الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

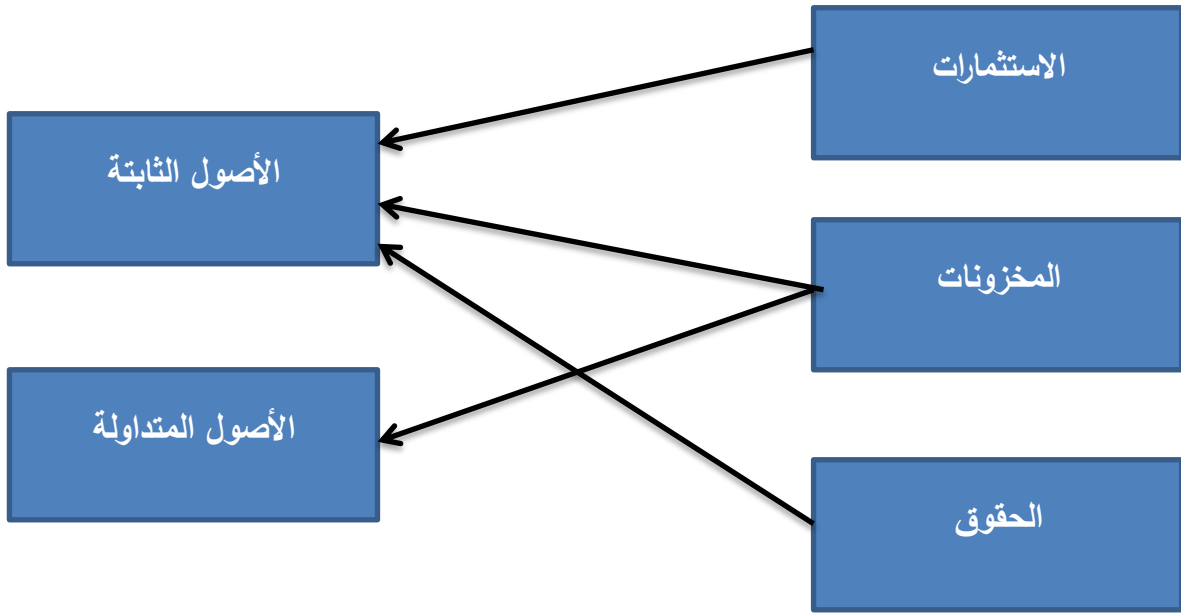
تعتبر مؤشرات التوازن المالي من الأدوات المهمة المستخدمة في التحليل المالي حيث يمكن بواسطتها معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وتقييم ادائها.

التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية يمكن اعتباره معيار مهم لتقييم الأداء المالي كونه هدف مالي تسعى وباستمرار الوظيفة المالية الى بلوغه من اجل تحقيق الأمان للمؤسسة، لهذا سيتم حساب مختلف المؤشرات التي تدرس التوازن المالي انطلاقا من الميزانية المحاسبية لكن لا يمكن لهذه الأخيرة اعطاء تفسيرات دقيقة وواقعية لان الميزانية المحاسبية لا تعطي ولا تعكس الحالة المالية والفعلية للمؤسسة ومن اجل ذلك يتم اللجوء الى الميزانية المالية التي يتم اعدادها انطلاقا من الميزانية المحاسبية.

الشكل رقم (01-01): الانتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية

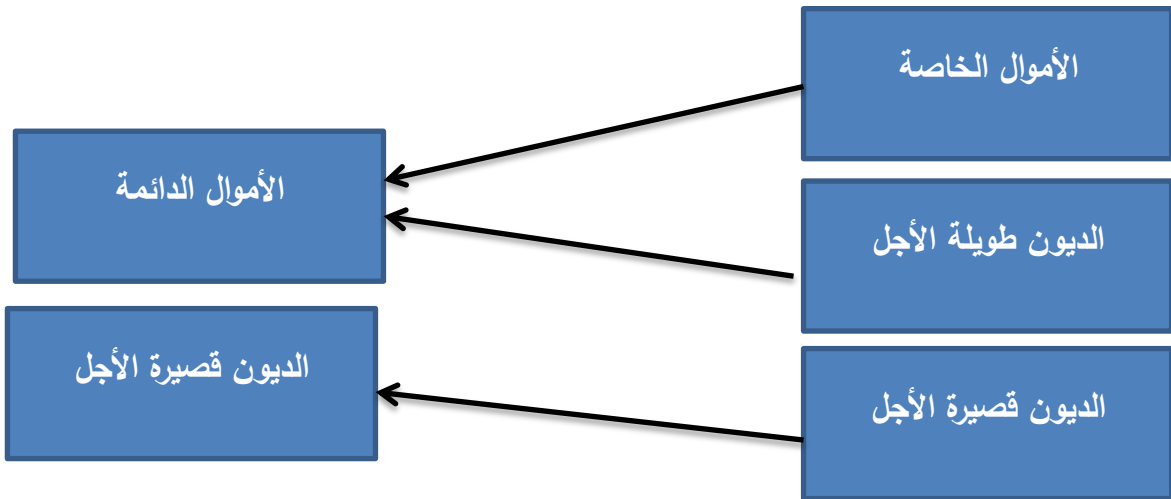
أصول الميزانية المحاسبية

أصول الميزانية المالية



خصوم الميزانية المحاسبية

خصوم الميزانية المالية



المصدر: بوعزيز زوينة، فعالية التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع محاسبة، مسيلة، 2016-2017، ص15.

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المسير المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة ونذكر من أهمها: رأس املال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة، والجدول الموالي يظهر مختلف مؤشرات التوازن المالي.

الفصل الأول:..... الاطار النظري للتحليل المالي وتقييم الأداء المالي

الجدول رقم (01-01): مؤشرات التوازن المالي

المؤشر	كيفية الحساب	التفسير المالي للمؤشر
رأس المال العامل الصافي الإجمالي (Frng)	رأس المال العامل=الأموال الدائمة-الأصول الثابتة	قسط من الأموال الدائمة التي تخصصها المؤسسة لتمويل أصولها المتداولة (الاستخدامات الدورية)، ويمكن حصر ثلاث حالات لرأس المال العامل الإجمالي: الحالة 01: موجب، المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية وحقت فائضا. الحالة 02: سالب، الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة. الحالة 03: معدوم، تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.
	رأس المال العامل=الأصول المتداولة-الخصوم المتداولة	
احتياجات رأس المال العامل (BFR)	$إ.ر.م.ع. = إ.ر.م.ع. + إ.ر.م.ع.خ.إ.$	تكون بصدد احتياجات لرأس المال العامل عندما تكون الموارد الدورية (بدون ديون) غير كافية لتغطية الأصول الدورية (باستبعاد القيم الجاهزة) (يظهر عندما يكون هناك عدم التوافق بين درجة سيولة الأصول الدورية ودرجة استحقاق الخصوم الدورية).
	احتياجات رأس المال العامل للاستغلال= (الأصول المتداولة للاستغلال + القيم الجاهزة) - (الخصوم المتداولة للاستغلال - السلفات المصرفية)	
	احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال =الأصول المتداولة خارج الاستغلال + الخصوم المتداولة خارج الاستغلال	
الخزينة	الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل	الفرق بين المؤشرين الماليين Frng و BFR يسمح بتحديد مستوى الخزينة ويمكن كذلك حسابها من خلال الفرق بين القيم المتاحة من جانب الأصول والديون البنكية قصيرة الأجل من جانب الخصوم.
	لخزينة= القيم المتاحة (القيم الجاهزة)- الديون البنكية قصيرة الأجل (التسبيقات البنكية)	

المصدر: سحنون أمال، دور أدوات التحليل المالي في قياس الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم

التجارية، المجلد 14، العدد 01، جامعة المسيلة، 2021، ص 639-640.

الفصل الأول:..... الاطار النظري للتحليل المالي وتقييم الأداء المالي

الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية

تعرف النسب المالية بانها عاقله بين عنصرين من نفس القائمة المالية او من قائمتين، تستعمل لتحليل الوضعية المالية وتحديد العلاقات بين عناصر القوائم المالية ذات الدلالة، وتتمثل هذه النسب فيما يلي¹

1- نسب السيولة: وهي نسب تقيس القدرة على أداء الالتزامات قصيرة الأجل وتعبر عن قابلية المؤسسة على تحويل موجوداتها المتداولة إلى سيولة نقدية للإيفاء بالتزاماتها المستحقة الأداء خلال سنة واحدة.

الجدول الموالي يظهر مختلف نسب السيولة:

الجدول رقم (01-02): نسب السيولة

النسبة	كيفية الحساب	التفسير المالي للمؤشر
نسبة التداول (نسبة السيولة العامة)	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	توضح هذه النسبة مدار الموارد المتاحة في الأجل القصير لخدمة ديون المؤسسة القصيرة الأجل، لذلك فهي مؤشر هامش الأمان من خلال قدرة الموجودات المتداولة على تغطية المطلوبات المتداولة، وارتفاع هذه النسبة مؤشر جيد للمؤسسة.
نسبة السيولة السريعة (المختصرة)	(الأصول المتداولة- المخزون) / الخصوم	هذه النسبة توضح قدرة المؤسسة على مواجهة المطلوبات المتداولة بالموجودات المتداولة الأكثر سيولة (ماعداء المخزون والمدفوعات مقدما) لذا فهي مؤشر قدرة الاستمرار وفائدة هذه النسبة تكمن عندما تواجه المؤسسة مشاكل في تصريف المخزون.
نسبة السيولة النقدية (الأنية، الحالية)	الأصول المالية المتداولة (النقد في الصندوق والبنك + أذونات الخزينة المركزية) / الخصوم المتداولة	وهذه النسبة تركز على الأصول المتداولة ذات السيولة المالية مثل النقد والأوراق المالية قصيرة الأجل

المصدر: سحنون أمال، دور أدوات التحليل المالي في قياس الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 641.

¹سحنون أمال، دور أدوات التحليل المالي في قياس الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 14، العدد 01، جامعة المسيلة، 2021، ص 640.

الفصل الأول:..... الاطار النظري للتحليل المالي وتقييم الأداء المالي

2- نسب التمويل: تمكنا هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة، ومن أهم هذه النسب نذكر ما يلي:

جدول رقم (01-03): نسب التمويل

النسبة	كيفية الحساب	التفسير المالي للمؤشر
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة/الأصول الثابتة	تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة/الأصول الثابتة	وتعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة/مجموع الديون	تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها
نسبة التمويل الخارجي	مجموع الديون/مجموع الأصول	وتسمى أيضا نسبة القدرة على الوفاء تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية.

المصدر: سخنون أمال، دور أدوات التحليل المالي في قياس الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 641.

3- نسب النشاط (نسب الأداء): غالبا ما يستخدم هذا النوع من النسب في التقييم والتعرف على الطريقة التي

تقوم بها المؤسسة في إدارة أصولها و مخزونها من البضاعة وكذا قدرتها على تحصيل ديونها في مواعيد

استحقاقها وأهم هذه النسب هي:

الفصل الأول:..... الاطار النظري للتحليل المالي وتقييم الأداء المالي

الجدول رقم (01-04): نسب النشاط (نسب الأداء)

النسبة	كيفية الحساب	التفسير المالي للمؤشر
معدل دوران المخزون	تكلفة المبيعات (تكلفة شراء البضاعة المباعة) / متوسط المخزون	وهذه النسبة تظهر سرعة حركة المخزون في المؤسسة
معدل الاحتفاظ بالمخزون (معدل فترة التخزين)	360(365)يوم/ معدل دوران المخزون	وتفيد هذه النسبة في التعرف على عدد الأيام التي تحتاجها المؤسسة لبيع البضاعة وكذلك على عدد الأيام التي تبقى فيها البضاعة بالمخازن.
معدل دوران المدينين (معدل قروض الزبائن)	صافي المبيعات / متوسط رصيد المدينين (الزبائن والحسابات الملحقة)	ويمثل هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في تحصيل ديونها
متوسط فترة التحصيل (المهلة الممنوحة للزبائن)	360 يوم / معدل دوران المدينين	ويقيس هذا المتوسط مدى كفاءة المؤسسة
معدل دوران الدائنين (الموردين)	تكلفة البضاعة المباعة (المشتريات من السلع والخدمات) / رصيد الدائنين (الموردون والحسابات الملحقة)	وهذا المعدل يظهر الفترة التي يمنها الدائنون للمؤسسة لتسديد مستحقاتهم ومقارنتها مع معدل دوران المدينين
متوسط فترة الدفع (مدة قروض الموردين)	360 يوم / معدل دوران الدائنين	ويقيس هذا المتوسط مدى كفاءة المؤسسة
معدل دوران الموجودات (الأصول)	صافي المبيعات / جملة الموجودات (إجمالي الأصول)	وهذا المعدل يقيس مدى كفاءة المؤسسة في استغلال موجوداتها بكفاءة وبشكل يحق العائد المرسوم لها
معدل دوران الموجودات (الأصول) الثابتة	صافي المبيعات / صافي الموجودات (اجمالي الأصول) الثابتة	وتستخدم كمقياس لكفاءة المؤسسة في استخدام موجوداتها الثابتة في تقنين المبيعات.

المصدر: سحنون أمال، دور أدوات التحليل المالي في قياس الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 641-642.

4- نسب الربحية: وتقيس نسب الربحية مدى كفاءة إدارة المؤسسة في تحقيق الربح على المبيعات وعلى

الأصول وعلى حقوق الملكية، لهذا نجد مجال اهتمام المستثمرين والإدارة والمقرضين، فالمستثمرون

يتطلعون إلى الفرص المربحة لتوجيه أموالهم إليها، والإدارة تستطيع التحقق من نجاح سياساتها،

والمقرضون يشعرون بالأمان عند إقراض المشاريع التي تحقق الأرباح أكثر بكثير من تلك التي لا تحققها.

الفصل الأول:..... الاطار النظري للتحليل المالي وتقييم الأداء المالي

الجدول رقم (01-05): نسب الربحية

النسبة	كيفية الحساب	التفسير المالي للمؤشر
نسبة هامش الربح الصافي إلى المبيعات	صافي الربح / صافي المبيعات	ويعكس هامش الربح قدرة المؤسسة على تقديم المنتجات بكلفة أدنى أو بسعر أعلى لذلك فهو مؤشر لقدرة الدينار من المبيعات لتحقيق الربح.
معدل العائد على الموجودات	صافي الربح / إجمالي الأصول	مقياس شامل لفاعلية الإدارة في تحقيق الربح من الموارد المتاحة، وعليه فهو يقيس إنتاجية الدينار المستثمر في الموجودات.
معدل العائد على حقوق الملكية	(صافي الربح - المدفوعات للأسهم الممتازة) / حقوق الملكية	يشير إلى مدى الذي تساهم بيه الرافعة المالية في زيادة ثروة المساهمين، أي هذا المعدل يؤشر ثروة الدينار الواحد المستثمر من أموال المالكين.

المصدر: سحنون أمال، دور أدوات التحليل المالي في قياس الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 642.

المبحث الثاني : عرض وتقييم للدراسات السابقة

ينصب اهتمامنا في هذا المبحث في العديد من الدراسات التي تطرقت وبشكل واسع إلى متغيرات الدراسة، وعليه فيما يلي سنقوم بعملية عرض موجز لأهم هذه الدراسات باللغة العربية في المطلب الاول و بالنسبة للمطلب الثاني الدراسات باللغة الأجنبية و من ثم وتقييمها من خلال المقارنة بينها وبين الدراسة الحالية وذلك في المطلب الثالث.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع باللغة العربية

الدراسة الأولى: دراسة الطالبة " بوعزيز زوينة" مذكرة ماستر بعنوان " فعالية التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة" جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، "دراسة حالة مؤسسة الجزائرية للمياه".

سعت هذه الدراسة الى ايضاح مدى أهمية التحليل المالي في اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة وتشخيص الحالة المالية للمؤسسة وتحديد الاحتياجات المالية لها، وتقييم الاداء المالي للمؤسسة. وتم اجراء هذه الدراسة على مستوى المؤسسة الجزائرية للمياه لولاية المسيلة.

واستخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي في الجانب والنظري وأما بالنسبة لدراسة الحالة فاعتمدت على منهج التحليلي.

حيث تم التوصل في هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

- يعتبر التحليل المالي وظيفة فعالة في تشخيص واعطاء صورة واضحة حول أداء المؤسسة ما من أجل الوقوف على الوضعية الفعلية لها للمحافظة عليها ومعالجتها في الاطار المستقبلي.
- يتحقق التوازن المالي اذا استطاعت المؤسسة توفير موارد دائمة لتغطية الأصول الثابتة التي لا يمكن تحويلها السيولة.
- ضرورة تقييم الاداء المالي من خلال ادوات التحليل المالي لكي يستطيع المحلل تقييم الوضعية المالية بكل مصداقية.

الدراسة الثانية: دراسة الطالبة " هادف ياسمينه" مذكرة ماستر بعنوان "استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها" جامعة دالي براهيم الجزائر، "دراسة حالة مؤسسة نفضال".

تطرقت هذه الدراسة الى أهمية عملية تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وانه أمرا ضروريا ومن ثم أصبح الزما على المدير المالي إجراء تحليل للقوائم المالية التي تحوي على عددا ضخما من الأرقام التي تجمع يوميا في دفاتر محاسبية، بحيث يجب عليه دراسة وتحليل وتفسير هذه الأرقام حتى يتمكن من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، والاستفادة منها في اتخاذ القرارات الإدارية اللازمة.

واستخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي في الجانب والنظري وأما بالنسبة لدراسة الحالة فاعتمدت على منهج التحليلي.

حيث تم التوصل في هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن المؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات.
- تحليل القوائم المالية تساعد على تقييم أداء المؤسسات باعتبارها القاعدة المعلوماتية بحيث يظهر التحليل المالي تلك المعلومات بنقاط القوة والضعف المؤسسة حيث ان رأس المال العامل موجب خلال السنتين وهذه الوضعية تعتبر ايجابية لان المؤسسة تستطيع تمويل كل احتياجات الدورة بمواردها مع بعض السلبية أيضا لان رأس المال العامل فائض من الأموال المجمدة غير المستغلة.

الدراسة الثالثة: دراسة الطالبان " إزمور رقية و كريم نسرين" مذكرة ماستر بعنوان "دور التشخيص المالي في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية" جامعة أكلي امحمد اولحاج البويرة، "دراسة حالة مؤسسة الوطنية

.ENAP

تضمن أهميتها من خلال إيضاح الدور الذي يلعبه التشخيص في تقييم الأداء الماليين للمؤسسة ، وذلك في ظل تنافسية شديدة، تسعى كل مؤسسة إلى تحقيق أفضل أداء لها الذي يكفل لها سمعة طيبة في بيئتها، ويمكنها من الاستمرار في نشاطها كما تكمن أهمية الموضوع في إبراز أهمية التشخيص المالي وذلك من مساعدة المؤسسة من الخروج من مختلف المخاطر التي تواجهها ماليا.

ولقد تم استخدام في هذه الدراسة المنهج الوصفي في الجانب والنظري وأما بالنسبة لدراسة الحالة فاعتمدت على منهج التحليلي.

الفصل الأول:..... الاطار النظري للتحليل المالي وتقييم الأداء المالي

حيث تم التوصل في هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

- إن التشخيص المالي عبارة عن عملية يقوم بها الشخص المالي داخل المؤسسة و الذي يهدف إلى التعرف على نقاط القوة و الضعف و هذا باستخدام مجموعة من الأدوات و التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.
- تشخيص القوائم المالية تساعد على تقييم الأداء المالي للمؤسسات باعتبارها القاعدة المعلوماتية.
- الرأس مال العامل موجب خلال السنوات الثلاث المدروسة وهذه الوضعية تعتبر ايجابية لان المؤسسة تستطيع تمويل كل احتياجات الدورة بمواردها مع بعض السلبية أيضا لأن لرأس المال العامل فائض من الأموال المجمدة غير المستغلة.
- المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية تجاه دائنيها مما يسمح لها بالحصول على ديون اضافية عند الحاجة دون صعوبات.

الدراسة الرابعة: دراسة الطالبة " خامر صفاء" مذكرة ماستر بعنوان "دور استخدام التحليل المالي المستحدثة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية" جامعة العربي بن مهيدي جامعة أم البواقي، "دراسة حالة مؤسسة تعاونية الحبوب والبقول الجافة".

سعت هذه الدراسة للتعرف على مختلف أساليب التحليل المالي المستحدثة التي تستخدم عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، و ضرورة إبراز دور أدوات التحليل المالي المستحدثة تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية ومعرفة مدى اعتماد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على هذه الأدوات في تقييم أدائها المالي. ولقد تم استخدام في هذه الدراسة المنهج الوصفي في الجانب والنظري وأما بالنسبة لدراسة الحالة فاعتمدت على منهج التحليلي.

حيث تم التوصل في هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

- يسهل التحليل المالي على المؤسسة عملية معالجتها للبيانات المالية الموجودة على قوائمها المالية، وذلك عن طريق استخدام مختلف أدواته، والتي تمكن من الحصول على نتائج وأرقام على ضوءها يتم الحكم على الأداء المالي للمؤسسة.

الفصل الأول:..... الاطار النظري للتحليل المالي وتقييم الأداء المالي

- لا يمكن تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية باستخدام الأدوات المستحدثة للتحليل المالي فقط، بل يجب الاعتماد أيضا على الأدوات التقليدية وخاصة النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي، إذ أن هاذين الأسلوبين يمكنان المؤسسة من معرفة المركز المالي لها، أما تلك المستحدثة فهي تساعد على التنبؤ بما ستكون عليه وضعية المؤسسة مستقبلا.

المطلب الثاني : عرض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع باللغة الأجنبية

الدراسة الاولى: دراسة Mr CHEMOUN Nabil / Mr DJENNADI Abdelkader
بعنوان:

Analyse financière des entreprises : cas d'une « Entreprise Nationale de Peinture » Lakhdaria

في هذه الدراسة تم الاهتمام بالتحليل المالي الذي تطبقه الشركات ، ولا سيما من قبل ENAP الشركة الافتراضية للرسم حيث تمت الدراسة العملية.

اعتمد النهج التالي:

بالنسبة للجوانب النظرية تم إجراء بحث ببيوغرافي (استشارة الأعمال، الوثائق الرسمية، الملخصات) فيما يتعلق بالإطار التحليلي استخدم الوثائق المحاسبية تم جمعها من ENAP وتقرير نشاطها.

حيث تم التوصل في هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

- اخترنا التحليل المالي، لأن الدور من هذه الأخيرة أكثر أهمية داخل المنظمة، بشكل رئيسي من حيث دعم اتخاذ القرار، مما يجعل من الممكن اغتنام الفرص التي تقدمها بيئة الشركة.
- بالإضافة إلى ذلك ، تجدر الإشارة إلى أن هذا العمل سمح لنا بالتدرب على المجال ، وتطبيق المعرفة المتراكمة لدينا خلال دورة جامعتنا فضلا عن اكتساب المعرفة الجديدة.

بعنوان :

Préparation et analyse de l'information financière relative à la performance de l'entreprise : cas de l'entreprise nationale des industries de l'électroménager (ENIEM)

تمت معالجة في هذه بإعداد وتحليل المعلومات المالية المتعلقة بأداء حالة الشركة الخاصة بالشركة الوطنية للصناعات والأجهزة المنزلية (ENIEM) بهدف لتعميق معرفتنا في مجال المحاسبة والإدارة المالية، كأداة إدارية أساسية للتشغيل سياسة الشركات من ناحية، واختبارها من ناحية أخرى.

اعتمد النهج التالي:

المنهج النظري، من أجل تحديد المفاهيم والأساليب المستخدمة فيها كجزء من موجز، تم اللجوء إلى البحث الوثائقي. هذا سوف يركز على الكتب والمقالات التي تتناول مفهوم الأداء وكذلك هذه المعايير. النهج المحاسبة المالية والتحليل المالي فيما يتعلق بتقييم الأداء سيتم أيضاً التعامل مع الشؤون المالية من خلال بحث وثائقي.

ثم المنهج التجريبي لاختبار الحقائق والمفاهيم والأساليب محددة، حيث تمت بدراسة حالة ENIEM ، مع التركيز بشكل خاص على المستوى من الأداء الذي حققته خلال الفترة 2011-2013.

حيث تم التوصل في هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

- لقد أكدنا أن التحليل المالي هو مجموعة من المفاهيم والأساليب والأدوات التي تجعل من الممكن صياغة تقييم للوضع المالي للأعمال واتخاذ القرار .
- بالإضافة إلى ذلك، فإن التحليل المالي المتعلق بالأداء أولاً وقبل كل شيء يأتي في مواجهة مشكلة قياس شائكة. البحث عن معيار مرضي ولذلك فإن قياس النتائج هو ضرورة قاطعة لتقييم أداء.
- بالإضافة إلى مشكلة القياس هذه، يجب أن يؤدي التحليل المالي أيضاً إلى إصدار حكم واضح على مستوى وجودة النتائج باستخدام الأساليب التي أثبتت جدواها مثل تلك التي تقترحها طريقة النسبة تجعل من الممكن الانتقال من القياس إلى التقييم أداء.

L'évaluation de la performance financière d'une entreprise : Cas de l'entreprise portuaire de Bejaia (EPB)

في هذا الصدد، تركز هذه الدراسة على تقييم الأداء المالي لشركة، مع التركيز على تحليل حسابات الميزانية العمومية وحسابات الإدارة و بيانات الدخل.

ولقد تم استخدام في هذه الدراسة المنهج الوصفي في الجانب والنظري وأما بالنسبة لدراسة الحالة فاعتمدت على منهج التحليلي.

حيث تم التوصل في هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

- فهم مؤشرات الأداء المالي، أنهم هو تقييم للأداء المالي من النسب لمعرفة ما هو المتغيرات التي تساهم في الأداء المالي وكيفية تحسينها.
- الادوات من تقييمات الأداء مثل الميزانية ووظيفة الدرجة ونموذج الإنشاء ذات القيمة كلها مناسبة لمفهوم الأداء المالي.
- سمحت لنا هذه الدراسة فهم جميع جوانب الأداء المالية من خلال معاييرها ومحدداتها. ولكن بعد أن أدرك الفكرة أداء ورصد وتقييم هذا الأخير ضرورية لأن النظام الجديد يُجبر الاقتصاد العالمي الشركات بشكل متزايد على "المزيد" و "أقل".
- في الواقع، لتقييم الأداء المالي للشركة، يمكن للمديرين استخدام أدوات ومنهجيات متعددة.

المطلب الثالث: أوجه الاختلاف و أوجه التشابه بين الدراسة الحالية و السابقة

سنتطرق في هذا المطلب لأهم النقاط التي اتفقت فيها الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية، ولأهم النقاط التي اختلفت فيها.

أولا اوجه التشابه:

نلاحظ من خلال الدراسات التي تطرقنا اليها في المطالب السابقة أنها كلها اتفقت على أنه يعتبر التحليل المالي وظيفة فعالة في تشخيص واعطاء صورة واضحة حول أداء المؤسسة ما من أجل الوقوف على الوضعية الفعلية لها للمحافظة عليها ومعالجتها في الاطار المستقبلي.

و أن تحليل القوائم المالية تساعد على تقييم أداء المؤسسات باعتبارها القاعدة المعلوماتية بحيث يظهر التحليل المالي تلك المعلومات بنقاط القوة والضعف المؤسسة.

ثانيا أوجه الاختلاف:

- الاختلاف الاول في الفترة الزمنية المدروسة .
- هناك بعض الدراسات القت الضوء على ادوات التحليل المالي المستحدثة وركزت عليه، ورغم هذا فقط عادت واكدت انه لا يمكن الاستغناء عن التحليل المالي التقليدي.

خلاصة الفصل

من خلال ما جاء في هذا الفصل نستخلص ان التحليل المالي له خطوات تشكل منها علميا، وذا اهمية بالغة في تقييم أداء المؤسسة والتعرف على مركزها المالي حيث ان اختيار ادوات التحليل المالي المناسبة تساعد المحلل الوصول الى نتائج جد مرضية وتساهم في وضع التصورات الضرورية من خلال تفسير النتائج المتحصل عليها ومنه اتخاذ قرارات رشيدة تمكنه من تحقيق اهداف المؤسسة.

ويتضح ايضا ان عملية تقييم الأداء المالي توضح نقاط القوة والضعف الخاصة بالمؤسسة من خلال اعتمادها على ادوات التحليل المالي المختلفة.

كما تطرقت في هذا الفصل الى بعض الدراسات التي تناولت التحليل المالي تقسيم الأداء من أجل معرفة النتائج المتوصل اليها.

الفصل الثاني:

دراسة حالة ديوان الترقية

والتسيير العقاري ايليزي

تمهيد

بعد الدراسة النظرية للفصل الاول يأتي الآن الفصل الثالث والذي يشمل الدراسة التطبيقية وهي على شكل إسقاط للمفاهيم النظرية على المؤسسة المدروسة، وهي ديوان الترقية والتسيير العقاري، وقد حاولنا في هذا الفصل التعرف على دور التحليل المالي عن قرب واستنتاج التأثير الحقيقي على المؤسسة محل الدراسة، ومدى فهم وإدراك المؤسسة لأهميته، من خلال المباحث التالية:

-المبحث الأول: البطاقة الفنية لديوان الترقية والتسيير العقاري.

-المبحث الثاني: تحليل ومناقشة المعطيات

- المبحث الأول: البطاقة الفنية لديوان الترقية والتسيير العقاري

يعد ديوان الترقية والتسيير العقاري بولاية ايليزي من بين المؤسسات التي لها دور استراتيجي في توفير وتخصيص المباني والعقارات بصفة عامة لخدمة المواطنين والمؤسسات إذ يهدف إلى تطوير وإنعاش الاقتصاد.

المطلب الأول: نبذة تاريخية حول ديوان الترقية والتسيير العقاري

أولاً: نشأته

انشأت الجزائر بعد الاستقلال أجهزة ومؤسسات إدارية حملت على عاتقها مهمة التكفل بالعقارات وحسن تسييرها حيث نجد مصلحة السكن للولاية تتولى مهمة تسيير العقارات الجاهزة الموروثة عن المعمر والتي اعتبرت شاغرة بموجب الأمر 66/1102 وذلك عن طريق كرائها للمواطنين وتغطية الإيجار الشهري وكذلك الصيانة والترميم في حين كان المؤسس سنة 1968 بموجب ophlm الديوان العمومي للسكنات ذات الإيجار المعتدل، المرسوم 259/68 المؤرخ في 5 مارس 1968 يتولى تسيير العقارات الغير الجاهزة الموروثة عن المعمر والتي كانت في طور الانجاز.

وكذلك التكفل بالعقارات المبنية في مشروع قسنطينة 1958، وفي سنة 1976 تم حل بموجب المرسوم 76/144، والدواوين العمومية للسكنات ذات الإيجار المعتدل بمقتضى المرسوم 76/143 يتولى الديوان اتمام المهام و انجاز المشاريع السكنية والتكفل بتسييرها بالإضافة الى تسلمه العقارات المتبقية عن مصلحة السكن بالولاية و بصدر القانون 01/81 المتعلق بالتنازل عن أملاك الدولة المعدل بالمرسوم 269/63 في 7 اوت 2003 أصبح يشرف على عملية بيع السكنات والمحلات التجارية وهكذا بدا دور مصلحة السكن للولاية يتناقص بتقلص عدد الأملاك الشاغرة، حيث أصبحت مهمتها تقتصر فقط على تأجيل هذه الأملاك، الأمر الذي دفع بالدولة ادماج مصلحة السكن للولاية ضمن ديوان الترقية والتسيير العقاري عام 1984.

ثانيا: تعريفه

فيما يخص الطبيعة القانونية لديوان الترقية والتسيير العقاري فنجد الديوان قد عرف على أنه مؤسسة عمومية ذات صبغة ادارية، ولكن تغيرت طبيعته القانونية وأصبح يتمتع بشخصية معنوية ومؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي الاستقلال المالي، ويعد تاجر مع هيئات مختلفة سواء أشخاص طبيعية أو معنوية وذلك من خلال شرائها للأراضي المخصصة لإنجاز السكنات الاجتماعية، والسكنات الترقية، والمحلات الاجتماعية التساهمية المدعمة من طرف التجارية من الجماعات المحلية الدائرة أو من مديرية أملاك الدولة وكذلك الوكالات العقارية.

ثالثا: مهامه

1-مهام ذات طابع اجتماعي: لديوان الترقية والتسيير العقاري مهام تمس الجانب الاجتماعي للمواطنين ونلمس ذلك خاصة في ميدان السكنات الاجتماعية التي تتمثل في إعانات كبيرة من الدولة تقدم للمواطنين بصفة غير مباشرة وذلك بتمويل الدولة لبرامج السكنات الاجتماعية، فمساعدة الدولة للمواطن ذوي الدخل الضعيف مساندة لا يستهان بها في سبيل اسكانهم و لا سيما الفئات الاجتماعية التي تعيش ظروف جد عسيرة.

2-مهام ذات طابع اقتصادي: مهام ديوان الترقية والتسيير العقاري لا يتوقف عن المهام الاجتماعية وتعاملاتها لينحصر فقط مع الفئات المحرومة بل تعامل الديوان يكون مع مختلف الفئات سواء ذات الدخل الضعيف أو المرتفع نوعا ما أو المتوسط وبلك فالديوان يهدف إلى ممارسة عمليات تجارية ولاسيما في مجال بيع السكنات الترقية والمحلات التجارية التي يعد ثمنها باهض نوعا ما بمقارنة مع ثمن تأجير السكنات الاجتماعية وترجع عائدات بيع هذا العقارات إلى تحقيق الربح على مستوى الديوان هذا فيما يخص العقارات التي يشرف الديوان على انجازها والتي تعود ملكيتها له.

المطلب الثاني: المؤسسة محل الدراسة ديوان الترقية والتسيير العقاري -إيليزي-

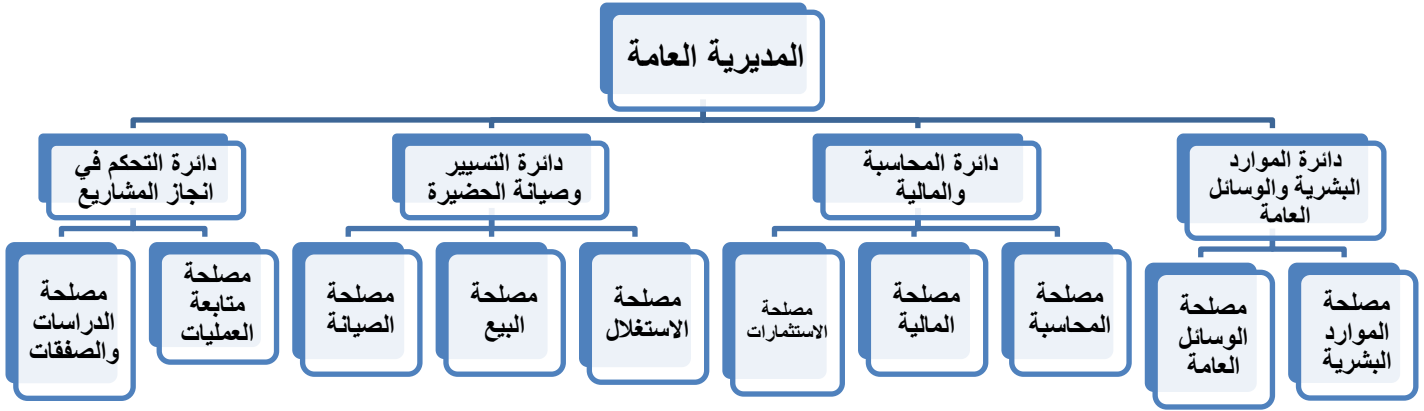
ديوان الترقية والتسيير العقاري-OPGI- لولاية ايليزي مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي وتجاري نشأت بموجب الأمر رقم 76/93 المؤرخ في 1976/10/13 على شكل مكتب مقرها الولاية.

وفي سنة 1991 تم تغيير الطبيعة القانونية لدواوين الترقية والتسيير العقاري وتحديد كفاءات تنظيمها وعملها وذلك بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 434/01 بتاريخ 2001/12/31.

المهام الأساسية لديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية ايليزي:

- 1- السهر على تنفيذ وانجاز البرامج السكنية المسطرة من قبل وزارة السكن والعمران والمدنية.
- 2- تحصيل مبالغ الايجار للمستأجرين للسكنات الاجتماعية سواء كانت للأشخاص المعنوية أو الأشخاص الطبيعية.
- 3- ضمان التسيير الحسن للحضيرة العقارية وصيانتها.

الشكل رقم (02-02): مخطط لديوان الترقية والتسيير العقاري -إيليزي-



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات المقدمة

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة المعطيات

سوف نتطرق إلى التحليل المالي و أثره في تقييم أداء المؤسسة حيث سنتناول أهم مؤشرات التحليل المالي المتمثلة في النسب المالية والتي تعد أكثر الأدوات استعمالا في تحليل القوائم المالية.

كما سنتطرق إلى تحليل التوازنات المالية للمؤسسة وذلك باستخدام مؤشرات التوازن المالي (رأس مال العمال و احتياجات رأس مال العامل والخزينة).

المطلب الأول: تحليل الميزانية

أولا: التحليل بواسطة المؤشرات المالية

الجدول رقم (01-02): التحليل بواسطة المؤشرات المالية

البيان	2017	2018	2019
رأس المال العامل الصافي الاجمالي	64,084,924.21	150,126,081.20	143,177,246.50
احتياجات رأس المال العامل	41,434,092.49	126,355,956.13	107,926,080.14
الخزينة	22,650,831.72	23,770,125.07	35,251,166.36

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق رقم 01-02-03. (الميزانية وجدول حسابات النتائج لسنوات 2017-2018-2019)

الفصل الثاني: دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري

التعليق:

نلاحظ انه على مدار ثلاث سنوات المؤسسة حققت رأس مال العامل الصافي موجب وهذا يدل على انه استطاعت المؤسسة تمويل جميع مواردها المالية وحققت هامش أمان، و بما أن احتياجات رأس المال عامل موجبة على مدار 3 سنوات وهذا يدل على أن المؤسسة لا تحتاج إلى مواد من أجل التمويل.

الخزينة على مدار 3 سنوات موجبة وهذا يعني أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة ومناك فائض يذهب على الخزينة.

ثانيا: التحليل بواسطة النسب المالية

1-نسب السيولة

الجدول رقم (02-02): نسب السيولة

البيان	2017	2018	2019
نسبة التداول (نسبة السيولة العامة)	1.43	1.87	1.69
نسبة السيولة السريعة (المختصرة)	1.43	1.87	1.69
نسبة السيولة الحالية	0.15	0.13	0.17

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق رقم 03-02-01. (الميزانية وجدول حسابات النتائج لسنوات 2017-2018-2019)

الفصل الثاني:..... دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري

التعليق:

هناك فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية كل الديون القصيرة الأجل وهذا يدل أيضا على وجود رأس المال العامل موجب على مدار 3 سنوات، و أن القيمة في السيولة السريعة مرتفعة وهذا راجع لارتفاع قيمة مدينو الاستثمار.

كما أن القيمة السيولة الحالية مرتفعة وهذا راجع لارتفاع قيمة مدينو الاستثمار. ثلاث سنوات فإن هناك ديون تزيد مدتها عن أسبوع أو شهر.

2- نسب التمويل

الجدول رقم (02-03): نسب التمويل

البيان	2017	2018	2019
نسبة التمويل الدائم	-0.89	-1.07	-0.11
نسبة التمويل الخاص	2.63	3.04	3.18
نسبة الاستقلالية المالية	0.002	0.002	0.002

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق رقم 01-02-03. (الميزانية وجدول حسابات النتائج لسنوات 2017-2018-2019)

التعليق:

نلاحظ أن النسبة التمويل الدائم أكبر من 1 على مدار 3 سنوات الا أنها سالبة وهذا يدل على وجود رأس مال عامل موجب.

الفصل الثاني:..... دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري

أما بالنسبة لنسبة التمويل الخاص نلاحظ أن الأموال الخاصة غطت مجموع الأصول الثابتة وهذا يدل على أن المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية.

كما لاحظنا أن نسبة الاستقلالية المالية ثابتة على مدار 3 سنوات وهذا يدل على قدرة المؤسسة على رفع استقلاليتها المالية وذلك نتيجة سياستها المتبعة وهي تقليص الديون إلى أدنى مستوياتها.

3-نسب النشاط

الجدول رقم (02-04): نسب النشاط

البيان	2017	2018	2019
معدل دوران اجمالي الأصول (رقم الأعمال /مجموع الأصول)	0.03	0.03	0.04
معدل دوران الأصول غير جارية (رقم الأعمال /الأصول غير جارية)	0.03	0.05	0.05
معدل دوران الأصول الجارية (رقم الأعمال /الأصول الجارية)	0.2	0.15	0.15

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق رقم 01-02-03. (الميزانية وجدول حسابات النتائج لسنوات 2017-2018-2019).

التعليق:

معدل دوران اجمالي الاصول: في سنتي 2017 و 2018 أن كل دينار مستثمر في الأصول قد حقق رقم أعمال قدره 0.03، أما في سنة 2019 فقط ارتفع قليلا ليحقق رقم أعمال قدره 0.04 هذا يدل على أن المؤسسة لا تستثمر أموالها جيدا.

معدل دوران الأصول غير جارية: نلاحظ أن النسبة منخفضة وهذا يدل على عدم كفاءة المؤسسة على استغلال أصولها غير جارية من أجل توليد مبيعات

معدل دوران الأصول الجارية: نلاحظ أن النسبة منخفضة وهذا يدل على عدم كفاءة المؤسسة في استخدام الاصول الجارية لتوليد مبيعات.

4-نسب الربحية

الجدول رقم (02-05): نسب الربحية

البيان	2017	2018	2019
المردودية الاقتصادية	-0.05	-0.02	-0.04
المردودية التجارية	-1.59	-0.73	-0.96

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق رقم 01-02-03. (الميزانية وجدول حسابات النتائج لسنوات 2017-2018-2019)

التعليق:

نلاحظ أن المؤسسة حققت مردودية اقتصادية سالبة على مدار 3 سنوات وهذا راجع لأن المؤسسة غير قادرة على استعمال اصولها لتوليد أرباح.

تقيس نسبة المردودية التجارية مدى كفاءة الأصول الثابتة حيث كل 1 دج يعطينا 0.96 من المبيعات.

الفصل الثاني: دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري

المطلب الثاني: تحليل جدول حسابات النتائج

أولاً: تغير القيمة المضافة

جدول رقم (02-06): تغير القيمة المضافة

البيان	2017	2018	2019
القيمة المضافة	37,305,621.36	44,628,602.80	47,898,558.80
القيمة التغير	-	7,322,981.44	3,269,955.58

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق رقم 03-02-01. (الميزانية وجدول حسابات النتائج لسنوات 2017-2018-2019)

ثانياً: نسبة معدل الادماج

جدول رقم (02-07): نسبة معدل الادماج

البيان	2017	2018	2019
نسبة معدل الادماج (القيمة المضافة /رقم الأعمال)	0.86	0.89	0.88

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق رقم 03-02-01. (الميزانية وجدول حسابات النتائج لسنوات 2017-2018-2019)

التعليق:

نلاحظ أن القيمة المضافة على رقم الأعمال النسب على مدار 3 سنوات في ارتفاع وانخفاض وهذا راجع لتغير الحاصل في المبيعات.

ثالثا: نسب تجزئة القيمة المضافة للاستغلال

جدول رقم (02-08): نسبة تجزئة القيمة المضافة لاستغلال

البيان	2017	2018	2019
نسب تجزئة القيمة المضافة للاستغلال (بالنسبة للمستخدمين = أعباء المستخدمين/ القيمة المضافة	-1.66	-1.36	-1.28

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق 01-02-03. (الميزانية وجدول حسابات النتائج لسنوات 2017-2018-2019)

التعليق:

نلاحظ أن النسبة في انخفاض رغم أنها سالبة وهذا راجع إلى زيادة في تكلفة العمل الذي يقومون به.

رابعاً: نسبة الاهتلاكات والمؤونات على القيمة المضافة

جدول رقم (02-09): نسبة الاهتلاكات والمؤونات على القيمة المضافة

التعليق	2019	2018	2017	البيان
نلاحظ أن نسبة تتجه من سالب الى الموجب أي أنها في حالة تزايد وهذا يدل الى الزيادة في حجم الاستثمارات.	-0.90	-0.97	-1.30	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات/ القيمة المضافة

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق 01-02-03. (الميزانية وجدول حسابات النتائج لسنوات 2017-2018-2019)

تعليق:

نلاحظ أن نسبة تتجه من سالب الى الموجب أي أنها في حالة تزايد وهذا يدل الى الزيادة في حجم الاستثمارات.

الفصل الثاني:..... دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري

خامسا: تغير الفائض الاجمالي للاستغلال

جدول رقم (10-02): تغير الفائض للاستغلال

البيان	2017	2018	2019
الفائض الاجمالي للاستغلال	-25,855,003.71	-17,199,341.72	-14,785,286.91
تغير الفائض الاجمالي للاستغلال	-	8,655,661.99	2,414,054.81

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق 01-02-03. (الميزانية وجدول حسابات النتائج لسنوات 2017-2018-2019)

سادسا: نسبة فائض الاستغلال على رقم الاعمال

جدول رقم (11-02): نسبة فائض الاستغلال على رقم الأعمال

البيان	2017	2018	2019
إجمالي فائض الاستغلال / رقم الأعمال	-0.60	-0.34	-0.27

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق 01-02-03. (الميزانية وجدول حسابات النتائج لسنوات 2017-2018-2019)

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ ان قيمة اجمالي فائض الاستغلال بسالب خلال السنوات 3 وهذا راجع الى ارتفاع نفقات المستخدمين والضرائب، الى انها تتجه نحو الموجب بوتيرة سريعة وهذا راجع الى ارتفاع القيمة المضافة.

النتيجة المتوصل اليها:

بعد الدراسة التطبيقية المتعلقة بديوان الترقية والتسيير العقاري والاطلاع على الوثائق المحاسبية المتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج، وكذا معرفة كل المؤشرات المعبرة والمحللة لوضعية المؤسسة، فإن النتيجة العامة التي وصلنا لتمثل في إيجابيات والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- توفر رأس المال العامل الذي يحقق لها هامش الأمان.
- تمتعها بخزينة موجبة مما يبين أن حالتها المالية جيدة.
- تحقيق مردودية حسنة وذلك تبعاً لما تبينه المؤشرات المدروسة.
- على المؤسسة محل الدراسة استغلال اصولها جيداً من أجل تحسين مستوى المبيعات.
- كما لاحظنا أن المؤسسة حققت نتيجة سالبة على مدار ثلاثة سنوات (3) وهذا يعني أنها في خسارة.

خلاصة الفصل

بعد ما تطرقنا في الفصل الأول الاطار النظري للتحليل المالي ولتقييم الاداء قمنا بإسقاطه في الفصل الثالث وذلك من خلال دراسة حالة مؤسسة ديوان الترقية و التسيير العقاري ، حيث قمنا بتحليل القوائم المالية لهذه المؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي كالنسب المالية، وكذلك قمنا بتحليل التوازنات المالية من أجل تحديد التوازن بين الأصول والخصوم بإتباع سياسة مالية معينة و تساعد في عملية ترشيد القرارات، وتقييم أداء المؤسسة.

الخاتمة

يعتبر التحليل المالي أمراً ضرورياً، والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة وتقييم أدائها لتحقق قيق الأهداف المحددة، ولقد اخترنا في بحثنا هذا أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء داخل المؤسسة، والتي تخص الجانب المالي والذي هو التحليل المالي والذي يعد الأداة التي يستطيع المقيم من خلالها تشخيص السياسة المالية المتبعة، وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة وتقييم الأداء لتحسين الوضع المالي للمؤسسة، والذي يفترض أن يتسم بالكفاءة والفعالية حتى يتسنى لها البقاء والاستمرار، و لا يتأتى لها ذلك إلا باعتمادها على أدوات التسيير الحديثة متبعة على التحليل والتشخيص المالي.

صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: إن التحليل المالي يسعى لكشف نقاط الضعف ومحاولة تفاديها و الخروج منها ونقاط القوة و العمل على استغلالها والحفاظ عليها وتعمل على بقاءها واستمراريتها، و هو ما يؤكد الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: بافتراض ان عملية تقييم الأداء المالي تتطلب توفير البيانات و التقارير المالية المستخدمة في ادوات التحليل المالي (بيانات موجودة داخل القوائم المالية يمكن من خلالها حساب مؤشرات التوازن المالي، ونسب السيولة، ونسب النشاط) لمراقبة نشاط المؤسسة وفعالية هذه الأدوات في تقييم الوضع المالي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

نتائج الدراسة :

الجانب النظري:

- إن التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن المؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات؛
- يقوم تقييم الأداء المالي على تحديد الأهمية بين النتائج والموارد المستخدمة للحكم على مكانة المؤسسة ووضعيتها المالية؛
- ضرورة تقييم الاداء المالي من خلال أدوات التحليل المالي لكي يستطيع المقيم تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

الجانب التطبيقي:

- من خلال تحليل الوظيفي للميزانية توصلنا الى ان الخزينة موجبة وهذا راجع الى أن قيمة رأس مال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل.
- تبين من خلال حساب نسبة المردودية الاقتصادية أن هذه لأخيرة سالبة أي أن المؤسسة في حالة خسارة، ويعود ذلك الى النتيجة الصافية السالبة.

الاقتراحات والتوصيات:

- ننصح المؤسسة بتوظيف أموالها حيث تتحصل على فوائد تسمح في زيادة رقم أعماها،
 - على المؤسسة أن تستغل الفائض من رأس المال العامل في استثمارات جديدة.
- يوصي الباحث بأهمية التحليل المالي و المعلومات المالية لما لها من أهمية في جناح القرارات و أن تقوم العوامل الشخصية و الوظيفية بدور فعال في نجاح القرارات

المصادر والمراجع

01 أ-الكتب:

- 1- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- 2- منير شاكر، إسماعيل إسماعيل وعبد الناصر نور، التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
- 3- أمين أحمد السيد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة، دار الجامعية، القاهرة، 2007.
- 4- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي: تقييم الأداء وتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- 5- مويحي إلياس، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، "مذكرة تخرج ماستر"، تخصص فحص محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.

ب-المذكرات:

- 1- طير لويزة، سايجي باهية فريال، دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، مذكرة ماستر، محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، البويرة، 2014-2015.
- 2- اليمين سعاد، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، ادارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.
- 3- خامر صفاء، دور استخدام أدوات التحليل المالي المستحدثة في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي، 2017-2018.
- 4- حكيمة وطار، دور نظم المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي، 2012-2013.

ج-المجلات:

سحنون أمال، دور أدوات التحليل المالي في قياس الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية، المجلد 14، العدد 01، جامعة المسيلة، 2021.

د-الملتقيات:

نصر الدين بن نذير، أيوب شلال، لوحة القيادة كأداة لتقنية الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مداخلة للمشاركة في المؤتمر الوطني الأول، حول مداخلة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، جامعة البليدة 2

الملاحق

الملحق رقم 01

الإيرادات

طبع في: 20/04/2021 : 14 2

السنة المالية: 01/01/2017 الى 31/12/2017

OPGI ILLIZI

رقم التعيين: 000133010812468

حساب النتائج / طبيعة - وثيقة موقفة

2016	2017	علامة	
	43,018,447.41		المبيعات و المنتوجات الملحقة تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الإستغلال
	43,018,447.41		1- إنتاج السنة المالية
	-1,257,810.27		المشتريات المستهلكة
	-4,455,015.78		الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى
	-5,712,826.05		2- استهلاك السنة المالية
	37,305,621.36		3- القيمة المضافة للإستغلال (1+2)
	-62,281,316.69		أعباء المستخدمين
	-879,308.38		الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة
	-25,855,003.71		4- إجمالي فائض الإستغلال
	3,534,402.60		المنتجات العملياتية الأخرى
	-1,435,585.91		الأعباء العملياتية الأخرى
	-48,653,996.82		المخصصات للإهلاكات و الموزونات و خسارة القيمة استرجاع على خسائر القيمة و الموزونات
	-72,410,183.84		5- النتيجة العملياتية
			لمنتوجات المالية
			الأعباء المالية
			6- النتيجة المالية
	-72,410,183.84		7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
			الضرائب المؤجلة - تغيرات - حول النتائج العادية
	46,552,850.01		مجموع منتجات الأنشطة العادية
	-118,963,033.85		مجموع أعباء الأنشطة العادية
	-72,410,183.84		8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
	3,627,025.31		العناصر غير العادية - المنتوجات (يطلب بيانها)
			العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)
	3,627,025.31		9- النتيجة غير العادية
	-68,783,158.53		10- النتيجة الصافية للسنة المالية

طبع في: 20/04/2021 14 : 1
السنة المالية: 01/01/2017 الى 31/12/2017

OPGI ILLIZI

رقم التعيين: 000133010812468

2016	2017	علامة	ميزانية - الخصوم - وثيقة مؤقتة
			رؤوس الأموال الخاصة
			رأس مال تم إصداره
	300,000.00		رأس مال غير مستعان به
			علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة(1)
			فوارق اعادة التقييم
			فارق المعادلة(1)
	-68,783,158.53		نتيجة صافية / نتيجة صافية حصة المجمع 1
	-949,871,094.04		رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
			حصة الشركة المدمجة(1)
			حصة دوي الأقلية 1
	-1,018,354,252.57		المجموع 1
			الخصوم غير الجارية
	106,517,125.41		قروض و ديون مالية
			ضرائب - مؤجلة و مرصود لها
			ديون أخرى غير جارية
	2,112,298,883.55		مؤنلت و منتجات ثابتة مسبقا
	2,218,816,008.96		مجموع الخصوم غير الجارية 2
			الخصوم الجارية
	235,039.07		موردون و حسابات ملحقه
	36,965,363.29		ضرائب
	110,452,739.21		ديون أخرى
			خزينة سلبية
	147,653,141.57		مجموع الخصوم الجارية 3
	1,348,114,897.96		مجموع عام للخصوم
			يستعمل فقط للعرض في الحالات المالية -1

ميزانية - الاصول - وثيقة مؤقتة

2016	2017	2017	2017	2017	2017
صاف	صاف	اهتلاك	مبالغ	علامة	أصول
		مونات و	الخام		
		خسائر ل			
		القيم			
					أصول غير جارية
					فارق بين الإقتناء-المنتوج الإيجابي أو السلبي
					تثبيتات معنوية
					تثبيتات عينية
	1,724,400.00		1,724,400.00		أرض
	1,038,989,262.46	930,947,159.04	1,969,936,421.50		مبان
	321,070.53	26,715,950.68	27,037,021.21		تثبيتات عينية أخرى
					تثبيتات ممنوح امتيازها
					تثبيتات يجري إنجازها
					تثبيتات مالية
					سندات موضوعة موضع معادلة
					مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها
					سندات أخرى مثبتة
					قروض و أصول مالية أخرى غير جارية
					ضرائب موجلة على الأصل
	95,342,099.19		95,342,099.19		حسابات الارتباط
	1,136,376,832.18	957,663,109.72	2,094,039,941.90		مجموع الأصل غير الجاري
					أصول جارية
	315,400.02		315,400.02		مخزونات و منتجات قيد التنفيذ
					حسابات دائنة و استخدامات مماثلة
	176,167,558.13		176,167,558.13		الربانن
	12,604,275.91		12,604,275.91		المدينون الآخرون
					ضرائب و ما شابهها
					حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة
					الموجودات و ما شابهها
					الاموال الموظفة و الاصول المالية الجارية الأخرى
	22,650,831.72		22,650,831.72		الخزينة
	211,738,065.78		211,738,065.78		مجموع الاصول الجارية
	1,348,114,897.96	957,663,109.72	2,305,778,007.68		المجموع العم للأصول

الملحق رقم 02

البيان

طبع في: 20/04/2021 5:14

السنة المالية: 01/01/2018 الى 31/12/2018

OPGI ILLIZI

رقم التعيين: 000133010812468

2017	2018	علامة	حساب النتائج / طبيعة
	50,018,073.33		لمبيعات و المنتوجات الملحقة تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الإستغلال
	50,018,073.33		1- إنتاج السنة المالية
	-2,806,968.19		المشتريات المستهلكة
	-2,582,502.34		الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى
	-5,389,470.53		2- استهلاك السنة المالية
	44,628,602.80		3. القيمة المضافة للإستغلال(1+2)
	-60,797,742.10		أعباء المستخدمين
	-1,030,202.42		الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة
	-17,199,341.72		4 اجمالي فائض الاستغلال
	29,380,845.70		المنتجات العمليانية الأخرى
	-12,171,189.87		الأعباء العمليانية الأخرى
	-43,694,474.13		لمخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة
	44,924.74		استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات
	-43,639,235.28		حساب المنتج غير مصنف؟؟؟؟
			5- النتيجة العمليانية
			لمنتوجات المالية
			الأعباء المالية
	-43,639,235.28		6- النتيجة المالية
			7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
			لضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
			لضرائب المؤجلة - تغيرات - حول النتائج العادية
	79,443,843.77		مجموع منتجات الأنشطة العادية
	-123,083,079.05		مجموع أعباء الأنشطة العادية
	-43,639,235.28		8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
	7,058,654.41		لعناصر غير العادية - المنتوجات (يطلب بيانها
	7,058,654.41		لعناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها
	-36,580,580.87		9- النتيجة غير العادية
			10- النتيجة الصافية للسنة المالية

طبع في: 20/04/2021 14 : 4

السنة المالية: 01/01/2018 الى 31/12/2018

OPGI ILLIZI

رقم التعيين: 000133010812468

2017	2018	علامة	ميزانية - الخصوم
	300,000.00		رؤوس الأموال الخاصة
			رأس مال تم إصداره
			رأس مال غير مستعان به
			علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة (1)
			فوارق اعادة التقييم
			فارق المعادلة (1)
	-36,580,580.87		نتيجة صافية / نتيجة صافية حصة المجمع 1
	-1,021,085,835.75		رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد
			حصة الشركة المدمجة (1)
			حصة دوي الأقلية 1
	-1,057,366,416.62		المجموع 1
	110,649,855.41		الخصوم غير الجارية
			قروض و ديون سالية
			ضرائب - مؤجلة و مرصود لها
	2,083,128,748.49		ديون أخرى غير جارية
	2,193,778,603.90		مؤنلت و منتجات ثابتة مسبقا
			مجموع الخصوم غير الجارية 2
	4,290,033.82		الخصوم الجارية
	46,658,092.47		موردون و حسابات ملحقة
	121,551,286.41		ضرائب
			ديون أخرى
			خزينة سلبية
	172,499,412.70		مجموع الخصوم الجارية 3
	1,308,911,599.98		مجموع عام للخصوم
			يستعمل فقط للعرض في الحالات المالية - 1

طبع في: 20/04/2021 4:14

السنة المالية: 01/01/2018 الى 31/12/2018

OPGI ILLIZI

رقم التعيين: 000133010812468

ميزانية - الأصول	
2017	2018
صاف	صاف
	اهتلاك
	مونات و
	حسانرك
	القيم
	مبالغ
	علامة
	أصول
	أصول غير جارية
	فارق بين الإقتناء-المنتوج الإيجابي أو السلبي
	تثبيات معنوية
	تثبيات عينية
	أرض
	مبان
	تثبيات عينية أخرى
	تثبيات ممنوح امتيازها
	تثبيات يجري إنجازها
	تثبيات مالية
	سندات موضوعة موضع معادلة
	مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها
	سندات أخرى مثبتة
	فروض و أصول مالية أخرى غير جارية
	ضرائب مؤجلة على الأصل
	مجموع الأصل غير الجاري
	أصول جارية
	مخزونات و منتجات قيد التنفيذ
	حسابات دائنة و استخدامات مماثلة
	الزبائن
	المدينون الآخرون
	الضرائب و ما شابهها
	حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة
	الموجودات و ما شابهها
	الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى
	الحزينة
	مجموع الأصول الجارية
	المجموع العام للأصول
1,724,400.00	1,724,400.00
984,007,672.54	956,758,613.90
554,033.54	19,290,348.28
19,290,348.28	19,844,381.82
986,286,106.08	976,048,962.18
1,962,335,068.26	
199,157,310.57	199,157,310.57
98,549,402.09	98,549,402.09
1,148,656.17	1,148,656.17
18,000,000.00	18,000,000.00
5,770,125.07	5,770,125.07
322,625,493.90	322,625,493.90
1,308,911,599.98	976,048,962.18
2,284,960,562.16	

الملحق رقم 03

طبع في: 20/04/2021 : 14
السنة المالية: 01/01/2019 الى 31/12/2019

OPGI ILLIZI

رقم التعيين: 000133010812468

2018		2019		ميزانية - الأصول
صاف	صاف	اهلاك مؤنات و خسائر القيم	مبالغ الخام	علامة

	1,724,400.00		1,724,400.00	
	940,880,924.10	999,885,362.34	1,940,766,286.44	
	588,690.88	19,508,615.31	20,097,306.19	
	943,194,014.98	1,019,393,977.65	1,962,587,992.63	
	12,750.00		12,750.00	
	226,852,088.41		226,852,088.41	
	84,898,036.11		84,898,036.11	
	2,105,383.93		2,105,383.93	
	18,000,000.00		18,000,000.00	
	17,251,166.36		17,251,166.36	
	349,119,424.81		349,119,424.81	
	1,292,313,439.79	1,019,393,977.65	2,311,707,417.44	

أصول غير جارية
فارق بين الإقتناء-المنتوج الإيجابي أو السلبي
تثبيات معنوية
تثبيات عينية
أرض
مبان
تثبيات عينية أخرى
تثبيات ممنوح امتيازها
تثبيات يجري إنجازها
تثبيات مالية
سندات موضوعة موضع معادلة
مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقه بها
سندات أخرى مثبته
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية
ضرائب مؤجلة على الأصل
مجموع الأصل غير الجاري

أصول جارية
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة
الزبائن
المدينون الآخرون
الضرائب و ما شابهها
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة
الموجودات و ما شابهها
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى
الخزينة
مجموع الأصول الجارية
المجموع العام للأصول

2018	2019	علامة	حساب النتائج / طبيعة
	54,301,130.23		لبيعات و المنتوجات الملحقة تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الإستغلال
	54,301,130.23		1- إنتاج السنة المالية
	-1,849,342.20		المشتريات المستهلكة
	-4,553,229.65		الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى
	-6,402,571.85		2- استهلاك السنة المالية
	47,898,558.38		3- القيمة المضافة للإستغلال(1+2)
	-61,504,738.29		أعياء المستخدمين
	-1,179,107.00		الضرائب و الرسوم و مدفوعات المماثلة
	-14,785,286.91		4- اجمالي فانض الاستغلال
	243,307.30		المنتجات العملياتية الأخرى
	-98,245.21		الاعباء العملياتية الأخرى
	-43,345,015.47		لمخصصات للإهلاكات و المؤونات و خسارة القيمة
	-57,985,240.29		استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات
	315,000.00		5- النتيجة العملياتية
			لمنتوجات المالية
	315,000.00		الاعباء المالية
	-57,670,240.29		6- النتيجة المالية
			7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
			لضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
	54,859,437.53		لضرائب المؤجلة - تغيرات - حول النتائج العادية
	-112,529,677.82		مجموع منتجات الأنشطة العادية
	-57,670,240.29		مجموع أعباء الأنشطة العادية
	5,170,078.36		8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			لعناصر غير العادية - المنتوجات (يطلب بيانها)
	5,170,078.36		لعناصر غير العادية - الاعباء (يطلب بيانها)
	-52,500,161.93		9- النتيجة غير العادية
			10- النتيجة الصافية للسنة المالية

الفهرس

الفهرس

III	الإهداء
IV	شكر وتقدير
V-VI	الملخص
VII-VIII	قائمة المحتويات
IX	قائمة الجداول
X	قائمة الأشكال البيانية
XI	قائمة الملاحق
XII	قائمة الاختصارات والرموز
ب-ذ	المقدمة
	الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي وتقييم الاداء المالي
02	تمهيد
03	المبحث الأول: مفهوم التحليل المالي وتقييم الأداء المالي
03	المطلب الأول: ماهية التحليل المالي
03	الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي و أهميته
03	أولاً: مفهوم التحليل المالي
04	ثانياً: أهمية التحليل المالي
04	الفرع الثاني: أنواع التحليل المالي و أهدافه
04	أولاً: أنواع التحليل المالي
06	ثانياً: أهداف التحليل المالي
07	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي
07	الفرع الأول: تقييم الاداء
07	أولاً: مفهوم تقييم الأداء
07	ثانياً: مراحل وأهداف تقييم الأداء
08	ثالثاً: التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء
09	الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي

09	أولاً: تعريف تقييم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه
10	ثانياً: شروط عملية تقييم الأداء المالي و معاييرها
12	المطلب الثالث: استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة
12	الفرع الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي
15	الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية
15	1. نسب السيولة
16	2. نسب التمويل
16	3. نسب النشاط (نسب الأداء):
17	4. نسب الربحية
19	المبحث الثاني : عرض وتقييم للدراسات السابقة
19	المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع باللغة العربية
19	الدراسة الأولى: دراسة الطالبة " بوعزيز زوينة
20	الدراسة الثانية: دراسة الطالبة " هادف ياسمينه
20	الدراسة الثالثة: دراسة الطالبان " إزمور رقية و كريم نسرين
21	الدراسة الرابعة: دراسة الطالبة " خامر صفاء
22	المطلب الثاني : عرض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع باللغة الأجنبية
22	الدراسة الأولى: دراسة Mr CHEMOUN / Mr DJENNADI Abdelkader Nabil
23	الدراسة الثانية: دراسة M ^{elle} AIT SI SLIMANE / M ^{elle} AICHE KATIA SAFIA
24	الدراسة الثالثة: دراسة M ^{elle} Madi Nassima / M ^{elle} Khima Yasmina
24	المطلب الثالث: أوجه الاختلاف و أوجه التشابه بين الدراسة الحالية و السابقة
25	أولاً اوجه التشابه:
25	ثانياً أوجه الاختلاف:
26	خلاصة الفصل

	الفصل الثاني: دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري
28	تمهيد
29	المبحث الأول: البطاقة الفنية لديوان الترقية والتسيير العقاري
29	المطلب الأول: نبذة تاريخية حول ديوان الترقية والتسيير العقاري
29	أولاً: نشأته
30	ثانياً: تعريفه
30	ثالثاً: مهامه
31	المطلب الثاني: المؤسسة محل الدراسة ديوان الترقية والتسيير العقاري - ايليزي
33	المبحث الثاني: تحليل ومناقشة المعطيات
33	المطلب الأول: تحليل الميزانية
33	أولاً: التحليل بواسطة المؤشرات المالية
34	ثانياً: التحليل بواسطة النسب المالية
34	نسب السيولة
35	نسب التمويل
36	نسب النشاط
37	نسب الربحية
38	المطلب الثاني: تحليل جدول حسابات النتائج
38	أولاً: تغير القيمة المضافة
38	ثانياً: نسبة معدل الادماج
39	ثالثاً: نسب تجزئة القيمة المضافة للاستغلال
40	رابعاً: نسبة الاهتلاكات والمؤونات على القيمة المضافة
41	خامساً: تغير الفائض الاجمالي للاستغلال
41	سادساً: نسبة فائض الاستغلال على رقم الاعمال
42	النتيجة المتوصل اليها
43	خلاصة الفصل
45	الخاتمة
47	المصادر والمراجع

50	الملاحق
60	الفهرس